

قواعد الاحكام

[487] ولو أخذ جارية بحجة فأحبها ثم أكذب نفسه، فالولد حر، والجارية ام ولد، وعليه قيمتها للمقر له ومهرها. ويحتمل أن يحكم بالجارية للمقر له لو صدقته. ولو ادعى قصاصا على العبد لم يقبل إقرار العبد، إلا أن يصدق السيد. نعم لو اعتق فالأقرب الحكم عليه بما أقر به أولا. ولو صدق السيد خاصة لم يثبت القصاص على العبد، بل كان للمستحق انتزاعه أو مطالبة المولى بالأرش. وكذا البحث لو ادعى أرشا. ولو أنكر العبد فيهما فهل عليه اليمين؟ الأقرب ذلك، بناءا على المطالبة له لو اعتق. وكذا البحث لو ادعى عليه ديناً. البحث الثالث فيما يتعلق بتعارض البينات يتحقق التعارض في الشهادة مع تحقق التضاد مثل: أن يشهد اثنان بعين لزيد، ويشهد اثنان أنه بعينه لعمر، أو يشهد أنه باع عينا لزيد غدوة، وآخران أنه باعها في ذلك الوقت لعمر، ومهما أمكن التوفيق بين الشهادتين وفق. وإن تحقق التعارض: فإن كانت العين في أيديهما قسمت بينهما نصفين، فيقضى لكل منهما بما في يد صاحبه إن قدمنا بينة الخارج، وبما في يده إن قدمنا بينة الداخل، وإن كانت في يد أحدهما قضى للخارج على رأي إن شهدتا بالملك المطلق، ولو شهدتا بالسبب فكذلك على رأي آخر. وإن شهدت للخارج بالسبب وللمتثبت بالمطلق قدم الخارج قطعاً. ولو انعكس قدم ذو اليد، سواء تكرر السبب كالبيع أو لا كالنتاج. وقيل (1): يقدم الخارج أيضاً. ولو كانت في يد ثالث قضى بأكثرهما عدالة، فإن تساويا فأكثرهما عدداً، فإن تساويا اقرع، فمن خرج اسمه احلف وقضى له، فإن نكل احلف الآخر وقضى له، وإن نكلا قسمت بينهما بالسوية. وقيل (2): يقضى بالفرعة إن شهدتا بالملك المطلق، ويقسم إن شهدتا بالمقيد.

(1) وهو قول ابن إدريس في السرائر: كتاب

القضاء ج 2 ص 194. (2) وهو قول الشيخ في المبسوط: كتاب الدعاوى والبيانات ج 8 ص 265.